نهاية الطاغية

طوى القضاء أسوأ صفحة في تاريخ الرئيس المخلوع، حيث سيقضي آخر الفراعنة ما بقي له من عمره في سجون طالما عذب فيها معارضيه من الإسلاميين والشباب والمعارضين لحكمه، ومثلما هتف الشعب يومًا بإسقاطه من على كرسي الحكم، ها هو الشعب يرفض حكم السجن وينادي بالإعدام، في مصر لا تعليق على أحكام القضاء، لكن أمهات الشهداء قابلن الحكم بصراخ الألم ولوعة الفقدان لابن وأخ وزوج بسبب طمع في كرسي زائل.

في اللحظة التي ارتفع فيها أدرينالين القلق لدى ٨٠ مليون مصري ترقبًا للحكم، كان الرجل الذي طالما غنوا له مكرهين «اخترناك.. اخترناك» يرمقهم شزرًا من وراء حجاب نظارته السوداء تكاد تخفي وجهه ذا الملامح الصارمة، طل لآخر مرة على شعبه الذي خلعه، وشريط ٣٠ عامًا يمر في أذهان المصريين ساردًا قصة مبارك من «المنصة» إلى «المحكمة»، يتعجب المصريون أن حادث اغتيال السادات لم يكن له واعظًا؛ لكن الرجل الذي كان أقصى طموحه السياسي أن يعين سفيرًا في «لندن» بلد «الإكسلنسات» أحكم إغلاق مصر على شعبها، فهرب من هرب إلى الخارج بحثًا عن حياة أفضل، وكانت العبارة الغارقة والجثث الطافية على سواحل إيطاليا لهم بالمرصاد، ورزح غالبية الشعب تحت خط الفقر والعشوائيات وسوء التعليم والصحة والاقتصاد والزراعة مع خصخصة المصانع والشركات التي بناها الشعب على مدار ستون عامًا بعد التخلص من الملكية، أما من عارض فقد بقي في السجن والمعتقلات بضع سنين.

ماذا فعل طاغية العصر مبارك في شعبه ؟

الأحوال المالية:

ديون: إجمالي ٦١٤ مليار جنيه.

الفقر: ٣٥٪ من الشعب تحت خط الفقر،أقل من١ دولار في اليوم.

نقود مهربة: ٣٠٠ مليار دولار خرجت من البلاد.

الجنيه المصري: الدولار= ٨٥ قرش سنة١٩٨١م و٦ جنيهات سنة ٢٠٠٧ م.

الأحوال الصحية:

السرطان: تضاعف ٨ مرات.أعلى نسبة في العالم.

الذبحة الصدرية:٢٠٪ من الحالات شباب تحت الأربعين.

البلهارسيا: أعلى نسبة في العالم.

السكر: ٧ ملايين.. ١٠ ٪ تقريبًا من عدد السكان.

التهاب كبدي: ١٣ مليون.. ٢٠ ٪ من الشعب.

فشل كلوي: أعلى نسبة في العالم.

شلل الأطفال: موجود في ٦ دول في العالم فقط منهم مصر.

الاكتئاب: ٢٠ مليون مواطن.

أمراض نفسية (أخرى): ٦ ملايين .

التدخين: ٨٠٪ من البالغين مدخنين.

التلوث: أعلى نسبة في العالم...

تلوث للهواء ومياه الشرب والتدهور في التربة والمناطق الساحلية..

خسائر ٣٠ مليار جنيه.

الإنفاق الحكومي: ١٠ دولار للفرد سنويًّا.

obeikandl.com

الأحوال الاجتماعية:

القضايا: ٢٠ مليون قضية بالمحاكم..أقدمها من ٣٨ عام حتى الآن.

البطالة: ٢٩٪ من القادرين على العمل..حوالي ٥ مليون شاب.

الانتحار: ٣ آلاف محاولة سنويًّا.

حوادث الطرق: ٦ آلاف قتيل سنويًّا و٢٣ ألف مصاب.

الطلاق: ٢٨٪العنوسة: ٧ مليون عانس.. ٤ مليون فوق ٣٥ عام.

الهجرة: ٤ ملايين مهاجر: ٨٢٠ ألفًا من الكفاءات و٢٥٠٠ عالم في تخصصات شديدة الأهمية.. ٧ ملايين طلب هجرة للولايات المتحدة وحدها سنة ٢٠٠٦ م.

الأُمية (الحالية): ٢٦٪ من الشعب المصري.

الأُمية (المستقبلية): ٧٪ من الأطفال لا يدخلون المدارس.. غير الهاربين بعد الدخول.

التعليم: دروس خصوصية، كتب خارجية، جامعات خاصة للربح فقط.

عمالة الأطفال: نصف مليون طفل.

أطفال الشوارع: تقرير الأمم المتحدة: ١٠٠ ألف طفل.

عشوائيات: ٤٥٪ من الشعب يسكن العشوائيات.. ٣٥ منطقةعشوائية بالقاهرة فقط.

موظف الحكومة: تحت خط الفقر ويؤخذ منه ضرائب (ستة جنيهات متوسط دخل الموظف يوميًّا).

المخدرات: ٦ مليار دولار سنويًّا في تجارة المخدرات.

مشاكل أخلاقية: رشوة، محسوبية، بلطجة، توريث المهن، عُري، زواج عرفي، قتل الأزواج، امتهان وتحرش بالنساء، ألفاظ بذيئة، صحافة جنسية، غش جماعي، وجريمة، وتسول.

obeikandl.com

الأحوال السياسية:

سيطرة وفساد النخبة الحاكمة، مراكز قوى، الإعداد لتوريث الحكم،تزوير انتخابات، قمع المعارضة،اعتقالات،تعذيب حتى الموت،انتهاك لحقوق الإنسان، إلغاء دور النقابات والجمعيات الأهلية، مشاريع قومية متوقفة أو خاسرة زراعة الصحراء الغربية بالقمح (مشروع اليابان)وادي السليكون، محطة الطاقة النووية، جامعة د/ أحمد زويل (التكنولوجيا) فوسفات أبو طرطور، وادي توشكى أكثر من ٢،٣ مليار جنيه خسائر بشركات القطن و٨ مليارات جنيه خسائر شركات الغزل والنسيج و١٢ مليار جنيه العجز الإجمالي لسكك مصرخسائر ١٠ مليارات جنيه بقطاع الإذاعة والتلفزيون.

الأزمـــــات:

فساد، تعليم، إسكان، زواج، بطالة، صحة، أخلاق، ضمير، مرور ، مياه نظيفة، صرف صحي، البناء على الأرض الزراعية، تصحر، زحام ،غلاء، انخفاض احتياطي النقد الأرض الزراعية تم تجريف مليون و٢٠٠ ألف فدان أرض خضراء من ٥٠٠٠ سنة من أصل ٦ مليون فدان.

الأمن والشرطة:

قانون الطوارىء: ٢٥ سنة طوارئ..في خدمة الشعب.

من كان يخطر على باله أن حسني مبارك سوف يترك الحكم في يوم من الأيام؟

من كان يخطر على باله أن الطاغية المصري سوف ينهار بهذه الطريقة ويترك المنصب؟

هل فكر يومًا أحد على وجه الأرض سواء كان يعيش في مصر أو خارجها أو كان يحلل المواقف السياسية أو أي أجهزة مخابرات في العالم تتوقع فقط أن تقوم ثورة على هذا الظالم وتجبره على التنحي؟

ألم يتحصن هذا الطاغية بجيوش جرارة من الجنود والضباط والمباحث والعصا الغليظة المتمثلة في جهاز أمن الدولة ثم جهاز المخابرات وما يتبع ذلك من التجسس والتصنت وتتبع الأنشطة والاعتقال لمجرد الشبهه؟

هل كان يجرأ أي مخلوق أن يهديه تفكيره أن يمر فقط أمام أبواب قصره المهيب في الحي الراقي بمصر الجديدة الذي يكاد يحيطه بالآلاف من الأمن بمختلف درجاته حتى تلتقط الذبابة التي تمر في الهواء فتبيدها فورًا!!

يا أيها الطاغية.. هل ظننتَ يومًا أنّك ستصيرُ إلى ما صرتَ إليه؟؟!!

يا فرعون مصر.. أينَ مُلكَكَ؟؟! وأينَ عزّك؟؟! وأينَ جبروتُك؟؟!!

يا أيها الفرعون.. أتذكر يومَ كنتَ تأمرُ وتنهى فتطاع وكأنّك الإلهُ الأوحد؟؟!!.

أتذكر يوم كنت تقول فيُسمَعُ لك!!

أتذكر يومَ كنت تحرّكْ إصبعك..فيجتمع عليك الحرسُ والحشمُ والخدَم!!!

أتذكرُ يومَ كنتَ تحكم ثمانين مليونًا أو يزيد!!!

أتذكر يومَ كنت تعيش في القصور العظيمة.. وتركب السيارات الفارهة؟؟!!

أتذكر يوم كنتَ تقودُ ما يسمى العالم العربي..كما يزعمون!!

أتذكر يوم كنت تبيت شبعانًا والملايين من شعبك يتضوّرون جوعًا؟؟!!

أتذكر يوم كنتَ في قصورك... وكان الملايين يسكنون المقابر وهم أحياءٌ غيرُ أموات؟؟!!

أتذكر يوم كنتَ تطير إلى أيّ بلدٍ في العالم لتُستقبل استقبالَ الفاتحين... بينما كانت غزّةُ تكتوي بحصارك؟؟!!

أتذكر يومَ أنْ نمتَ متخمًا... بينما أطفال غزّة لا يجدون كأسًا من الحليب؟؟!!

أتذكر يوم أنْ قلت: «دي أمريكا..واللي ما يخفشِ أمريكا ما يخفشِ ربنا».

فهل نفعك خوفك من أمريكا؟؟!!

أتذكر يومَ أنْ رفع مظلومٌ يده إلى السماء يدعو عليك... وأنت غافل.. بل ظننت أنّك لستَ إلى زوال؟؟

أمْ أنّك لم تكن تدري بالآلاف من المظلومين القابعين في سجونك؟!!

أين أنتَ الآن يا حسني مبارك؟؟!!

لقد هلكَ عنكَ سلطانُك... وما أغنى عنكَ مالُك!!

لقدْ وضعوك حيث كنتَ تضعُ خصومكَ وأعداءك!!

فهل أيقنت بوعيد الله للظالمين؟؟!!

وهل أيقنتَ أنّ الله استجاب دعوة المظلوم!!

ألم تستمتع بذبح المصريين وقتلهم على مدار ربع قرن أسود من تاريخ حكمك العار على مصر والمصريين؟!!

ألم تسجن وتعتقل المصريين وتملأ بهم سجونك ومعتقلاتك؟!!

ألم يكفيك أنين وتأوه المصريين الشرفاء من المعتقلين والسجناء وتعذيب أمهاتهم وآبائهم وزوجاتهم وأولادهم على مدار سنوات حكمك السوداء؟!!

لو تؤمن يا فرعون مصر بالبعث والنشور ما طاب لك طعام ولا شراب، فالناس جميعًا سيحاسبون على أنفسهم وأهلهم، وأنت ستحاسب على شعب كامل يا لهول ذلك الأمر.

لا أعتقد أنَّ واحدًا من المنافقين الذين أحطت نفسك بهم نبَّهك إلى حقيقة هذا الأمر، مع أن بعضهم يعمل في «وظيفة» شيخ!

ماذا أعددت يا مسكين لسؤال ربك؟

ماذا ستقول لربك عن عشرات الآلاف من المعتقلين ظلمًا دون قضية ولا محاكمة؟

obeikandl.com

ماذا ستقول عن تكريس أكثر من نصف مليون إنسان لحماية شخصك، مع كل ما يتطلبه ذلك من أموال، ومن إهدار طاقات وأوقات؟

ماذا ستقول عن الملايين الذين جاعوا في عهدك، وقد تحولت ثروات البلد إلى جيبك وجيوب المقربين منك ومن أولادك؟

ماذا ستقول عن مواقفك المخزية من قضايا المسلمين حولك.. تشارك في حصار غزة.. تترك السودان وحيدًا أمام قوى العالم الباغية.. تجري وراء أمريكا في أي وادٍ تهيم فيه.. تصادق الصهاينة.. تعادي المسلمين؟

ماذا ستقول عن «جهاز أمن الدولة» الذي صيَّرته جهازًا «لفزع» الدولة والشعب؟ والذي لم يعد له همٌّ إلا الطغيان والعدوان وترسيخ الظلم والخوف، وممارسة التعذيب والإذلال؟

ماذا ستقول عن الغاز الذي بعته لعدوك، والبلد التي بعتها لأصحابك؟

بل ماذا ستقول عن شرع الله الذي عزلته عن حياة الناس، وعن كتاب الله الذي تركته وأهملته؟

إنك في موقف تعيس..

هل تتخيل مصيرك الذي تسير إليه مسرعًا؟!

قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُحْشَرُ الْمُتَكَبِّرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْثَالَ الذَّرِّ فِي صُوَرِ الرِّجَالِ يَغْشَاهُمُ الذُّلُّ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَيُسَاقُونَ إِلَى سِجْنٍ فِي جَهَنَّمَ يُسَمَّى بُولَسَ تَعْلُوهُمْ نَارُ الْأَنْيَارِ يُسْقَوْنَ مِنْ عُصَارَةِ أَهْلِ النَّارِ طِينَةَ الْخَبَالِ**»..

حقًّا ما أكثر العبر وأقل الاعتبار.. إن دولة الظلم ساعة ودولة العدل الى قيام الساعة.. ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب مهما ادعى الظالم كذبًا وزورًا أنه يؤمن بالله ويعمل لصالح الشعب فالذي يؤمن بالله حق الأيمان ويرعى مصالح شعبه

بإخلاص فإنه لا يظلم ولا يكذب ولا يفسد ويأكل بالباطل فالله يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور.. قال زعيم البرامكة لأبنه وهم في غياهب السجن عندما تعجب الأبن كيف كانوا وكيف هم اليوم؟ قال يابني لعلها دعوة مظلوم سرت بليل وغفلنا عنها!

لم أكن أتصور أو أتخيل أو أحلم في يوم من الأيام أن يكون لدينا مصطلح أو مسمى رئيس سابق وبالتالي كان من المستحيل أن أفكر أو يخطر على بالي أن رئيسنا يتم اصدار قرار من النائب العام بحبسه بسبب العشرات بل المئات من القضايا والجرائم التي ارتكبها في حق الشعب المصري بدءًا من سرقته له وعلى مدى ثلاثين عامًا مرورًا بتعذيبه وبتحقيره له ووصولًا لإصدار أوامره لذلك المتهم المسجون المدعو حبيب العادلي بقتل المتظاهرين.. ولكن جاء اليوم سبحان المعز والمذل.. وعندما قرأت الخبر لم أكن مصدقًا وقرأته أكثر من مرة ومن أكثر من مصدر ولم أكن اتصور أبدًا كغيري من ملايين المصريين أن يتم بث هذا الخبر عبر التليفزيون المصري الذي لو حاول الاستعانة بأكبر شركات المحاسبة لحساب عدد الساعات التي تم بثها للدعاية والترويج له ولابنه لعجزت تلك الشركات عن حساب أرقام وقيمة تلك الساعات الإعلانية والتي تعادل قيمة سداد ديون مصر على أقل تقدير حسب تصوري واعتقادي الشخصي.

من منا كان يصدق انه سوف يأتي اليوم الذي يحاكم فيها الظالم حسني مبارك هذا الحلم أصبح حقيقة ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ والمتأمل في كتاب الله يجد قول الحق: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. والناظر في أحداث التاريخ وفي الواقع المعاصر يجد بوضوح أن الله يمهل الظالمين ولا يهملهم أبدًا في الدنيا قبل الآخرة، وما جرى مع مبارك وأعوانه من الظالمين المستبدين في حد ذاته آية من آيات الله في الانتقام من الظالم في الدنيا، ورغم كل ذلك لم ينته مشهد مبارك وعصابته في الحياة الدنيا، فالحساب الرباني لا يتوقف على محاكمة. ربما يفلت

إنسان من حكم القانون الوضعي، ربما يفلت ظالم من محاكمة عادلة تحاكمه عن ظلمه، ربما يهرب ويتفلت صاحب مال فاسد من محاكمته على جرائمه، ربما يفلت خائن من محاكمته على خيانته، ولكن هل يهربون من حكم الله فيهم من فوق سبع سموات في الدنيا قبل الآخرة؟ لا والله، لا والله، فالله حكم عدل، وسوف يحاكمون ويحاسبون في الدنيا قبل الآخرة بقدرة الملك الحكيم.

«وعزتي وجلالي لأنصرنّك ولو بعد حين». فلا تيأس ولا تحزن أيها المظلوم، فإن كنت ترى الظالم ينتصر ومعه بعض الأعوان والمنافقين فهو نصر ظاهري الآن، ولكن والله هو مهزوم، وأنت المنصور. قال الله تعالى: ﴿ وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ [هود:١٠٢]. فيملي له تعالى ليزداد إثمًا، ثم يأخذه أخذ عزيزٍ مقتدر، ولذلك فإن مصير الظالم في الدنيا الهوان والعذاب قبل الآخر

على الباغي تدور الدوائر، ومن سل سيف البغي قُتل به، ومن حفر بئرًا لأخيه سقط فيها، والظلم ظلمات وكان معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يقول: «ما هبت أحدًا هيبتي من رجل ظلمته لا يجد عليَّ نصيرًا إلا الله»، ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء:٤٥].

إن الشعب لم يصر على هذه المحاكمة شماتة في أحد، ولكن من أجل القصاص الذي هو ضمان الحياة ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ إضافة إلى شفاء صدور أهالي الشهداء، وتنفيس الاحتقان المكبوت داخل أفراد الشعب المصري. هذه المحاكمة تثبت أن الله هو الملك وأنه يمهل ولا يهمل، وأنه إذا أخذ الظالم لم يفلته، وأنها عبرة لكل المتجبرين الطغاة بأنهم سائرون – بإذن الله – إلى نفس المصير، كما أنها تعتبر رادعا لكل من تحدثه نفسه للسير في نفس طريق الظالمين المستبدين المفسدين.

حبيب العادلي.. محاكمة السفاح

السبت ٥ مارس.. تاريخ له دلالاته عند الشارع المصري، خاصةً أنه سيشهد أولى جلسات محاكمة حبيب العادلي وزير الداخلية السابق، والذي اتسمت فترة ولايته بانتهاكات لحقوق الإنسان واستخدام التعذيب في أقسام الشرطة والاعتقال التعسفي بصفة منهجية، حتى استحق بجدارة لقب وزير الانتهاكات، وسفاح الداخلية، الذي تمكَّن دون غيره من البقاء على عرش الداخلية، منذ أن تم تعيينه في ١٩٩٧م، حكمت فيها وزارته البلاد بالحديد والنار.

وشهد عهد العادلي امتلاء المعتقلات والسجون بالمعتقلين، كما قُتل في عهده أكثر من ٦٠٠ مواطن داخل أقسام الشرطة نتيجة التعذيب من إجمالي ١١٢٥٠ مواطنًا تعرضوا للتعذيب، منهم ٤٢٢٠ أصيبوا بعاهات مستديمة، وما لا يقل عن ١٤٠ ألف معتقل سياسي دخلوا السجون، وأصيب معظمهم بالأمراض المزمنة الفتاكة.

فساد منظم:

ووصف موقع «مصريون ضدَّ التعذيب» أكاديمية الشرطة بأنها تخرِّج ٣٠٪ من ضباطها يعملون كجلادين للشعب، في حين يقوم ٧٠٪ من خريجيها بممارسة الإرهاب على المواطنين، وبحسب الإحصائيات التي أعدتها منظمات حقوقية فإن ما يقرب من ١٥٠٠ ضابط شرطة خلال عام ٢٠٠٧م وحتى ٢٠٠٩م، وجهت إليهم الاتهامات بالتعذيب واستعمال القسوة التي أدَّت إلى الموت، ولم تتم إحالتهم إلى التحقيقات، كما حدث في قضية الضابط أشرف كسبة بقسم شرطة مينا البصل، الذي قام بتعذيب أسرة بأكملها، والضابط عمر الشلماني الذي أقدم على نفس الفعلة، ولم يجد الشعب المصري إلا مزيدًا من تساهل الداخلية مع ضباطها، وإقرار عقوبات لا تتناسب وحجم الجريمة التي تحدث.

وعلى المستوى الإداري فقد أدين ما يقرب من ٥٢٠٠ ضابط، و٦٦٠٠ أمين شرطة، و٨٧٥٠ جندي ومندوب ومخبر سري، خلال عهد العادلي في قضايا سرقة واتجار مخدرات وتعاطي، وقضايا آداب ونصب وانتحال صفة، وقتل ورشى، والإهمال واستعمال القسوة مع المواطنين والخروج عن الواجب الوظيفي والتقاعس عن أداء الواجب.

أما عن الحالة الأمنية، فقد رصدت التقارير والأبحاث الجنائية أن عدد القضايا التي تم تقييدها ضدَّ مجهول في الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٨م) بلغت ٩ ملايين و٦٢٥ ألف قضية تقريبًا، كما نظرت المحاكم المختلفة أكثر من ٢١ ألف حركها مواطنين ضدَّ الوزير لتضررهم من سياسته أو من أداء وزارته.

محاكم عسكرية:

وكان للإخوان في عهد العادلي نصيب كبير من الاعتقالات، وشهد عام ٢٠٠٩م وحده اعتقال ٥ آلاف عضو منهم، إضافةً إلى إغلاق ٢١ شركة ومصادرة نحو ١٥ مليون جنيه خلال اشتداد الحملات الأمنية، ومنع العشرات من السفر، وفصل المئات من طلاب الإخوان بالجامعات المختلفة، والامتناع عن تنفيذ قرارات القضاء بالإفراج عن المعتقلين، في حين بلغ عدد المعتقلين عام ٢٠٠٨م ثلاثة آلاف و٦٧٤ بزيادة ٤٧٪ عن عام ٢٠٠٧م.

وشهد عهد العادلي إحالة الإخوان لـ٣ محاكم عسكرية سنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٣ و٢٠٠٦م، والتي كانت أشدها وأكبرها بعد إحالة ٤٠ قياديًّا من الإخوان على رأسهم م. خيرت الشاطر نائب المرشد العام، إلى المحكمة الاستثنائية والتي وصلت جملة الأحكام فيها ١٢٨ عامًا!.

تأجيج الفتن:

كما شهدت فترة تولي العادلي الداخلية مجازر طائفية أثارتها أيادي الداخلية بين المسلمين والمسيحيين وزيادة التوترات بين الطرفين والتي كان لها دور محوري في تأجيج تلك التوترات، وصلت إلى ١٦٥٨ معركة طائفية، راح ضحيتها ما يقرب من ١٩٥٠ قتيلًا وقتيلة، بالإضافة إلى حوالي ٣٥٠٠ مصاب.

ويواجه العادلي في الوقت الحالي اتهامات بضلوعه وتورطه في تفجيرات كنيسة القديسين ليلة رأس السنة الميلادية، من خلال جهاز خاص تم إنشاؤه لمثل تلك الأعمال القذرة، ومكون من ٢٢ ضابطًا وبعض من تجار المخدرات والمسجلين خطر الذين يمكنهم القيام بأعمال تخريبية وتفجيرات لمناطق حيوية ودور العبادة.

ولا يمكن نسيان ما أقدم عليه العادلي لمواجهة الثوار، عندما أصدر أوامره بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، واستخدام الرصاص المحرم دوليًّا، والقنابل المسيلة للدموع منتهية الصلاحية، فضلًا عن قراره الكارثي بسحب قوات وأجهزة الشرطة والأمن من الشوارع الذي تسبب بإنفلات الأمن وحالة من الفراغ الأمني، واطلاق سراح البلطجية والمساجين لترويع المواطنين وبث الخوف في نفوسهم.

التنظيم السري:

وابتكر العادلي عام ٢٠٠٠ جهازًا جديدًا أسماه «الجهاز السري للأمن السياسي» كان يقوده بنفسه، وهو الجهاز المنوط به إعداد تقارير «غرفة جهنم»، وبعد سقوطه كشف العادلي عن وجود غرفة في مقر الحزب الوطني تحمل اسم التقارير «غرفة جهنم» تُدار بواسطة صفوت الشريف وجمال مبارك بالإضافة إلى العادلي، وتحتوي على تقارير موثقة بالصوت والصورة والمستندات لما سماه جرائم كبار المسئولين بالدولة والبعثات الدبوماسية والأجنبية العاملة في القاهرة، لاستغلالها وقت اللزوم.

ترسانة:

وصنعت وزارة الداخلية في عهد العادلي «وحشًا» أمنيًّا مسلحًا من قوات الأمن المركزي ومكافحة الشغب، بأحدث العتاد المستورد من الولايات المتحدة ودول أوروبية، بهدف قمع الشعب وحماية النظام الفاسد، وبدوره لم يبخل النظام الحاكم على الداخلية وخصص لها ميزانية سخية كي تتمكن من تحصين نفسها، وتحصين النظام، بمعدات وآليات وقنابل غاز ورصاص مطاطي وطلقات خرطوش ومصفحات كلَّفت الدولة ١٢٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠ وحده.

ويتضمن تسليح الأمن المركزي معدات فض الشغب من دروعٍ وخوذ وعصي وقنابل الدخان المسيلة للدموع، وطلقات الغاز والرصاص المطاطي، بالإضافة إلى سيارات الأمن المركزي بأنواعها المختلفة، والتي يتم استيرادها عن طريق شركات خاصة يملكها بعض القيادات السابقة في الداخلية من مختلف الدول.

ميزانية:

وعن ميزانية الداخلية فقد تمت زيادتها في ٢٠٠٧م من ١,٦ مليار جنيه إلى ١,٨ مليار، وهي الزيادة الأكبر بين كل ميزانيات الوزارات، إلا أن مساعد وزير الداخلية صرَّح بأن الزيادة ليست كافيةً لمتطلبات الأمن المصري.

أمن الدولة:

وكان الجهاز الأعنف في الوزارة هو «جهاز أمن الدولة»، والذي أطلق العادلي يده للتدخل في كل مناحي الحياة، وللوقيعة وزرع الفرقة بين الأحزاب والقوى السياسية والوطنية، والمساعدة في إنشاء الأحزاب الكرتونية، والتجسس واختراق البريد الإليكتروني للمواطنين والنشطاء، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات التعيين بالشركات والمؤسسات الحكومية، وتدخَّل الجهاز في تعيين وترقية العاملين بالشركات، وفرزهم

طبقًا لانتماءاتهم السياسية، مثال على ذلك التعيينات التي حدثت بالشركة المصرية للغاز الطبيعي المسال إدكو؛ وذلك طبقًا لوثائق سرية تم تسريبها من أحد فروع أمن الدولة ونُشرت على الإنترنت.

(المصدر: موقع الأخوان المسلمون بالدقهلية بتاريخ ٢٠١١/٣/٤)

opeikandl.com

بداية نشأة أجهزة القمع والتعذيب في مصر

في ظل متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية نبتت فكرة تعدد الأجهزة الأمنية فلزم الأمر أن تتوافر أجهزة أمنيه عالية المستوى والتدريب إلى جوار الأجهزة الأمنية التقليدية المتخصصة في مكافحة الجرائم العادية داخل نطاق كل دولة..

فتم التعارف على إنشاء نوعين من الأجهزة الأمنية تختص فقط بأمن الدولة ككيان كامل في مواجهة الصراعات الإقليمية والدولية المحتدمة..

نوع داخلى يختص بمتابعه نشاط الدول المعادية والمنظمات الدولية داخل نطاق الدولة وحدودها كمباحث أمن الدولة في مصر. وجهاز الشين بيت بإسرائيل ومكتب الجاسوسية بفرنسا والمباحث الفيدرالية بالولايات المتحدة.

وتكون لتلك الأجهزة ولاية مطلقة على كامل أرض الدولة غير محددة بنطاق إقليمي كما هو الحال مع الشرطة العادية التي تختص بمقاطعه أو محافظة معينة.. لا تتعداها.

لكن يحظر تمامًا على أجهزة الأمن الداخلي العمل خارج البلاد واللافعلي تلك الأجهزة ترك العملية لجهات الأمن المختصة بالشأن الخارجي وهي أجهزة المخابرات والنوع الثاني خارجي وهي التي تختص بنوعين.. نوع يختص بمحاولة متابعة نشاط الدول الخارجية عبر عمليات التجسس ونوع آخر يختص بالعمل على منع تلك الأنشطة من النجاح في مخططاتها..

وبنظرة بسيطة يمكننا إدراك أن رجال أمن الدولة هم رجال مخابرات داخل نطاق البلاد يتركز نشاطهم في الجرائم غير التقليدية أو الجرائم التقليدية التي تحول إلى غير تقليدية فمثلًا من الجرائم الغير تقليدية التي تختص بها أجهزة أمن الدولة اختصاصًا

كاملًا كل أنشطة التجسس والإرهاب والتآمر وعمليات زعزعة الاستقرار عبر النظم المخابراتية المختلفة.

ومن الجرائم التقليدية التي تتحول إلى غير تقليدية ومن ثم يختص بها رجال أمن الدولة.. تلك الجرائم التي تبدو عادية في طبيعتها مثل القتل وتجارة المخدرات لكن حدوثها أتى متعلقًا بعنصر آخر غير تلك العناصر المعروفة لجرائم الدولية ... كأن يكون القتيل ممثلًا دبلوماسيًّا لإحدى الدول الأجنبية مثلًا أو تكون عملية التجارة في المخدرات عبارة عن مخطط دولي معادي تشرف عليه أجهزة مخابرات أجنبية وليس مجرد مهربين كبار كما هي العادة أي أنها تعد نوعًا خاصًّا من الأمن هو الأمن السياسي.

وبالنسبة لمصر.. فقد عرفت هذه النظم قبل ثورة ١٩٥٢ وإن كنت أسقطتها من التحليل لكونها لم تتخصص باعتبارها جهازًا وطنيًّا بل كانت معروفة باسم البوليس السياسي وكل مهمتها تنحصر في حماية الأجانب وتطبيق نظم الحماية لسياسة الاحتلال البريطاني.. ولم تكن أهدافها بأي حال حماية أمن البلاد بما يطابق مفهوم الأمن السياسي الوطني.

وربما لا يعرف كثيرون حتى بين رجال الشرطة أنفسهم أن جهاز الأمن السياسي في مصر هو أقدم جهاز من نوعه في الشرق الأوسط، بل إن وزارة الداخلية ذاتها تعد واحدة من أقدم ثلاث وزارات في مصر، إذ تأسست عام ١٨٧٨ باسم نظارة الداخلية، ومعها نظارة الجهادية (الحربية أو الدفاع)، ونظارة المالية....

في عام ١٩١٣ وفي ظل الاحتلال الإنكليزي لمصر تم إنشاء جهاز للأمن السياسي، لتتبع الوطنيين والقضاء على مقاومتهم للاحتلال، سمي «قسم المخصوص»، ويعد أقدم جهاز من نوعه في الشرق الأوسط. وقد استعان الإنكليز في إنشائه ببعض ضباط البوليس المصري، وتولى إدارته لأول مرة اللواء سليم زكي حكمدار القاهرة، الذي كان مقربًا من

المحتل. وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ تشكلت إدارتان للقلم السياسي، واحدة للقاهرة والأخرى للإسكندرية، وذلك بحاجة «الاحتلال» لتتبع الوطنيين وتقييد حركتهم في مقاومته، ويرصد التاريخ دور «القسم المخصوص» في قمع الحركة الوطنية المصرية ومطاردتها لمصلحة «الاحتلال» بالإضافة إلى «قسم مخصوص» يتبع السراي مباشرة، ويرأسه قائد البوليس الملكي، ولم يكن لوزارة الداخلية أية ولاية على هذا القسم، حيث كان قائده يتلقى أوامره مباشرة من الملك.

وعلى الرغم من التغيرات الجذرية العميقة التي قامت بها ثورة ٢٣ يوليو في شتى مناحي الحياة المصرية، إلا أنه، وهو الأمر المذهل، ظل كثيرًا من آليات عمل القلم المخصوص مستمرة، واعتنقها الجهاز النظير الذي أقامته حكومة الثورة تحت اسم «المباحث العامة» وأسست تلك الإدارة تحديدًا في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٢، وظلت مهمة ترتيب مسؤولياته تجري تحت إشراف شخصي ومباشر من جمال عبد الناصر حين كان يشغل منصب وزير الداخلية في الفترة من ١٨ يونيو ١٩٥٣ وحتى الخامس من أكتوبر من ذات العام، ثم كلف زكريا محيي الدين بحقيبة الداخلية، وظل بها خلال ثلاث وزارات تبادل معه خلالها المنصب عباس رضوان والتي كان من أشهر أدوارها الاجرامية التاريخية الإشراف على أحداث التحقيق والتعذيب الجماعي لأفراد جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٦ م، وكان من أبرز قياداتها آنذاك اللواء الشهير «حسن طلعت» ومساعده الرائد «فؤاد علام»، ولكن خلال وزارة زكريا محيي الدين صدر قرار جمهوري بإنشاء المخابرات العامة، وتحديدًا عام ١٩٥٦، لكنها لم تتأسس فعليًا إلا في مطلع العام ١٩٥٧م.

في فترة الرئيس جمال عبد الناصر كانت حاملة لصورة مخيفة لمختلف أجهزة الأمن لا سيما المخابرات العامة نتيجة للممارسات القمعية التي استخدمها النظام المصري

على مستوى قياداته الصغرى والكبرى مما أساء إلى تلك الأجهزة إساءة بالغة تعدَّت التجاوزات كثيرًا في الواقع.

وأغفل الجانب المشرق منها بعد أن طغى الجانب الأسود على الأنشطة الايجابية وكان النصيب الأوفر من تلك السمعه السيئة من حظ جهاز المخابرات العامة لدرجة أن الاصطلاح المعهود به وصف تلك الفترة هو مصطلح دولة المخابرات.

ولم ينل جهاز المباحث شيئًا بعيدًا من تلك السمعة نتيجة لطبيعة العصر ذاته والذي يمكن وصفه بعصر القوات المسلحة حيث كان الجيش مسيطرًا على شتى مناحي الحياة وبرز بعض رجاله بروزًا مذهلًا في الناحية السلبية بكل أسف وهم المجموعه المحيطة بالمشير عبد الحكيم عامر في ذلك الوقت.

ثم أعاد أنور السادات بعد انفراده بالحكم تسميته «بمباحث أمن الدولة»، ثم تغيرت لافتته إلى « قطاع مباحث أمن الدولة»، وأخيرًا سمي «جهاز أمن الدولة». ظلت وظيفة ومهام رجل أمن الدولة من دون تغيير يذكر في كل العصور واستمرت آليات عمله من دون تغيير يذكر.

وعلى الرغم من اختلاف مسميات جهاز الأمن السياسي عبر الحقب التاريخية التي شهدتها مصر من «القسم المخصوص» إلى «القلم السياسي» إلى «المباحث العامة» إلى «مباحث أمن الدولة»، حتى أصبح اسمه «قطاع مباحث أمن الدولة ثم «جهاز أمن الدولة»، لكنها مجرد لافتات متنوعة لكيان واحد هو إدارة تتبع إداريًا وزارة الداخلية، وتوكل إليها مهام الأمن السياسي

وصار تقليدًا معتمدًا في الدولة المصرية أن قيادات أمن الدولة عندما تنهي عملها بجهاز أمن الدولة تنتقل لتولى مناصب سياسية مهمة كوزراء ومحافظين ورؤساء هيئات ومصالح حكومية. فقد تولى وزارة الداخلية من أبناء جهاز أمن الدولة اللواء عبد العظيم

فهمى، وممدوح سالم (وزيرًا للداخلية ثم رئيسا للوزراء) وسيد فهمي، وحسن أبوباشا، وأحمد رشدي، وحبيب العادلي. بالاضافه إلى أن ضباط مباحث أمن الدوله يتمتعون بمميزات مادية ومعنوية عن غيرهم من ضباط الشرطة. يتمتع الجهاز بنيابة هي نيابة أمن الدولة، ومحكمة أمن الدولة جنح (طواريء) وهي محكمة استثنائية لا يجوز الطعن في أحكامها بموجب قانون الطوارئ.

وربما لا يعرف البعض أيضًا أن جهاز «المخابرات العامة» خرج من رحم جهاز الأمن السياسي التابع لوزارة الداخلية، الذي أعيد تنظيمه وهيكلته تحت مسمى جديد هو «إدارة المباحث العامة»، عقب قيام حركة الضباط عام ١٩٥٢.

(مدونة الحوار العربي – جهاز الأمن السياسي في مصر)

وفى نهاية الستينيات تمت محاكمة اللواء صلاح محمد نصر النجومي الشهير باسم صلاح نصر وعدد من كبار قادة الجهاز إضافة لعدد كبير من كبار وصغار ضباط القوات المسلحة بعد أحداث النكسة التي كانت إيذانًا بانتهاء البطش العسكري الواضح والتفتت القوات المسلحة لمهمتها الكبرى بعد أن تولى الفريق محمد فوزي وزارة الدفاع وفتح المجال أمام رجال الجيش المخلصين لبدء الإعداد لمعركة التحرير.

وابتداء من تلك الفترة.. وخاصة بداية السبعينيات تزايد اختصاص الشرطة عبر جهاز أمن الدولة بالأمن السياسي الداخلي ولم تعد تتبع القوات المسلحة وقيادتها في الشأن السياسي كما كان الحال مع فترة المشير عامر .

ومع بداية فترة السادات.. تفجرت صراعات مراكز القوى وكان من بين أعضاء تلك الجبهة من رجال عبد الناصر السابقين اللواء شعراوي جمعه وزير الداخلية..

وكان تحت يده في الفترة من ٦٧ إلى ١٩٧١م.. ملفات الأمن السياسي كلها عبر جهاز المباحث العامة التابع له والذي اختص بتلك الملفات بعد إبعاد الجيش عنها.

(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

القمع في زمن مبارك:

إن الأمثلة على القمع في زمن مبارك لا تعد ولا تحصى. فبموجب قانون الطوارئ، يمكن للدولة أن تسحق من تشاء في أي مكان وأي زمان. فبالنسبة للجماعات الإسلامية، قتل ما لا يقل عن ١٩١ شخص في عام ١٩٩٧ فقط في معركة تكسير العظام التي تسحق فيها الدولة الإسلاميين سحقًا بينما يرد الإسلاميون بأساليبهم الإرهابية الفردية المعهودة. ونفذت عقوبة الإعدام في ١٤ من عناصر الجماعات، كما لاقى ٧ أشخاص حتفهم نتيجة التعذيب وإساءة المعاملة داخل السجون، ويزيد الرقم (١٩١) عن مثيله في ١٩٩٦ بمقدار ٩٪ حيث بلغ عدد القتلى في ١٩٩٦ إلى ١٧٤ شخصًا.

وهكذا، تصل حصيلة ضحايا العنف خلال السنوات الثماني الأخيرة (٩٠ – ١٩٩٧) إلى ١٣٨٠ قتيلًا. كما واصلت أجهزة الأمن هجماتها العنيفة ضد الجماعات الإسلامية في محافظات مصر المختلفة وبالتحديد محافظة المنيا. فقد كان هناك ما لا يقل عن ١٥ هجومًا أمنيًا من بينها ٩ هجمات داخل المنيا أفضت إلى قتل ٣٠ شخصًا برصاص قوات الشرطة.

ومع توسع الدولة الرأسمالية في الإطاحة بأي نوع من المعارضة لسياساتها وإتباع أسلوب الإرهاب ضد المواطنين عمومًا وأعضاء الجماعات الإسلامية خصوصًا، فقد أصدرت المحاكم العسكرية خلال عام ١٩٩٧ ١٣ حكمًا بالإعدام. وتضم قائمة هؤلاء المتهمين ٤ في قضية سينما ماجدة، ٤ في قضية تفجيرات البنوك، ٣ في قضية كرداسة، و٢ في قضية المتحف المصري. ومن الملفت للانتباه الإسراع الشديد في إصدار أحكام المؤبدة

والإعدام في هذه القضايا. كما أن المحكمة العسكرية لم تحقق في ادعاءات المتهمين بشأن تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة داخل السجون، والتحقيق معهم بدون حضور محامي يدافع عنهم.

ولقد أصدرت المحاكم المدنية أيضًا خلال عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨ أحكامًا بالإعدام بسرعة شديدة جدًّا ضد بعض المتهمين في قضايا القتل الجنائي العادي، ومنها على سبيل المثال قاتلي السيدة وأبنها في مدينة نصر، والحكم بإعدام الممرضة عايدة (الذي صدر فيه مؤخرًا حكم بالنقض). وذلك في إطار إتباع الدولة لسياسة عقابية متشددة في مواجهة الجرائم الجنائية لتأديب جموع المستغلين والمضطهدين (المرتكبين التقليديين للجرائم) ولصرف الانتباه عن الأسباب الحقيقية للأزمة الاجتماعية الخانقة.

أما بالنسبة لحالات التعذيب داخل أقسام الشرطة والموت الناتج عنها فهي دليل آخر على ازدياد وحشية النظام القائم بشكل لم يسبق له مثيل. إن كل حالات التعذيب داخل أقسام الشرطة (والتي بلغت في عام ١٩٩٧ وحده ٥٧ حالة توفي منها ١٢ نتيجة التعذيب)، حدثت لمواطنين عاديين ليست لهم علاقة بأعمال العنف أو بالجماعات الإسلامية. وهناك بعض الحالات التي تم خلالها تعذيب المواطنين كنوع من المجاملة لبعض ذوي النفوذ أو ممن تربطهم بعض الصلات بضباط الشرطة، فالتعذيب يتم في كثير من الأحيان بدون أسباب واضحة أو لمجرد تصفية حسابات شخصية.

والتعذيب لا يمارس ضد المحتجزين من الأشخاص المشتبه فيهم فقط أو المطلوب القبض عليهم، بل يقوم رجال الشرطة السفاحون باحتجاز أهلهم وذويهم كرهائن. فيتم القبض على والد الشخص المطلوب أو شقيقة أو أبنه أو زوجته كرهينة لإجباره على تسليم نفسه، ويمارس التعذيب ضدهم حتى الوفاة.

(مركز الدراسات الاشتراكية/ أغسطس ١٩٩٨)

إفساد الجهاز لكل أركان الدولة:

جهاز أمن الدولة قد أنشئ في البداية لحماية أمن الدولة ولكن مع الوقت ومع فساد نظام حسني مبارك على مدى ثلاثين عامًا ومع تعطيل القوانين العادية طوال هذه السنين ومع استمرار العمل بقانون الطوارئ تحول هذا الجهاز إلى أداة للتجسس على المعارضين السياسيين والإعلاميين والقادة الدينيين والاجتماعيين ثم أصبح يتجسس ويتنصت على كافة شرائح المجتمع ومؤسساته الحكومية والمدنية. ولم يقف دوره عند التجسس والتنصت ، وإنما أصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة المصريين من تعيين العمد والخفراء والموظفين في كافة مرافق الدولة حتى الوزراء، كما كان يوقف التعيين لأي شخص بناءًا على استطلاع الأمن، وكان هذا الإستطلاع يرفض التوظيف بناءا على اعتبارات سياسية وليس اعتبارات جنائية محددة، وتدخل في الجامعات فزور انتخابات الإتحادات الطلابية ومنع تعيين أعضاء هيئة التدريس الذين لا يوالون النظام مهما كانت كفاءاتهم، وأصبح يعين المعيدين والعمداء ورؤساء الجامعات ويتحكم في قراراتهم ونشاطاتهم. وتحكم في الإعلام القومي والخاص وأصبح يختار القيادات الإعلامية ويعزلها وفقا لولائها للنظام أو عدم ولائها، ويتحكم في اختيار المتعاملين مع هذه الوسائل الإعلامية. وتحكم في الأحزاب السياسية وقام باختراقها بعملاء سريين وفجر بعضها من الداخل وطوع الباقي تحت امرته وأفسد الحياة السياسية في مصر بإجهاضه لكل حركات الإصلاح التي هبت لمقاومة النظام الفاسد، واعتقل المعارضين السياسيين والإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية بالآلاف على مدى سنوات طويلة، ومارس أشد أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي حتى الموت لكثير من هؤلاء، وكان يفعل كل ذلك بعيدا عن سلطة القانون حيث كان يتمتع بحصانة تجعله فوق القانون أو على الأقل بعيدا عن أعين القانون. واستعان هذا الجهاز بجيش من البلطجية وأرباب السوابق (بلغ عددهم حسب أحد الإحصاءات أربعمائة وخمسين ألف بلطجي) لتزوير

الانتخابات وترهيب المعارضين وإحداث الفتن الطائفية وذلك بهدف بسط السيطرة على الجميع ووضع المجتمع كله في حالة رعب واستسلام حتى يعطي الفرصة لنظام مبارك وعصابته للإستمرار في الحكم. وفي السنوات الثلاث عشر الأخيرة التي تولى فيها حبيب العادلي وزارة الداخلية توحش جهاز أمن الدولة وازداد قسوة وضراوة وتعذيبا للشرفاء حتى الموت ، وتوغل في كل تفاصيل الحياة اليومية للمصريين وبث عملاءه وأعوانه في كل مكان وتحكم في تعيين القيادات في كل مؤسسات الدولة بحيث يضمن ولاءها وعمالتها التامة له، ومكن للحزب الوطني وقياداته في الإمساك بالثورة والسلطة حتى نهبوا مصر تمامًا وقزموا دورها الإقليمي والعالمي ، وكان الجهاز يقوم بأدوار غير وطنية لصالح الحزب الوطني ولصالح توريث الحكم لجمال مبارك، وكرس لكل أنواع الفساد في المجتمع.

يمثل هذا الجهاز تاريخًا أسودًا للمصريين الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم داخل مقاره، ليس هم فقط بل هم وأسرهم وأصدقائهم ومعارفهم وكل من قرأ وسمع عما حدث لهم. وأصبح هذا الجهاز أقرب ما يكون إلى سجن الباستيل بالنسبة للفرنسيين (للعلم فإن سجن الباستيل على مدى تاريخه دخله ١٤٠٠٠ معتقل وهو رقم متواضع إذا قورن بعدد المعتقلين على أيدي مباحث أمن الدولة في مصر)، ولا يمكن تجاوز هذا الحاجز النفسي أو علاجه مع السنين فقد اكتسب صورة ذهنية غاية في السوء لدى الوعي الشعبي العام كان المناخ الذي تربت فيه قيادات هذا الجهاز وأفراده مناخا فاسدا حيث قام نظام الحكم الفاسد أيام مبارك وحزبه باستخدام هذا الجهاز لتحقيق أهداف غير وطنية تخص مصالحهم الشخصية ، ومن هنا تكونت عقلية فاسدة وعقيدة فاسدة على مدى ثلاثين عامًا داخل أروقة هذا الجهاز وساديه ، فقام على القمع والتعذيب والقهر والتلفيق والتزوير والتجسس واغتيال الشرفاء من أبناء هذا الوطن، وكان دائمًا في خدمة

النظـام ضد مصالح الشـعب. ولكـي يؤدي هذه الوظائـف فقد تم تشـويه البناء المعرفي والأخلاقـي والمهني للمنتسـبين إليه حتـى يقومـوا بعملهـم دون إدراك واع لخطورة ما يقومـون بـه، بـل يتم عمل غسـيل مخ لهـم بحيث يظنـون أن ما يقومون بـه هو لمصلحة البلد، وأن المعارضين السياسـيين هم بالضرورة خونة وعملاء، وأن الثورة الشـعبية قلة مندسـة وعملاء للموسـاد، وأن الإخوان المسـلمين إرهابيين. ومن العبث أن نعتقد بأن هذه العقلية وهذه العقيدة يمكن أن تتغير في خلال أيام أو أسابيع أو حتى سنين.

(دكتور / محمد المهدي – موقع النفس المطمئنة)

obeikandl.com

نبذة عن طريقة عمل جهاز أمن الدولة

هو أحد المسببات الرئيسية للثورة، سنوات طويلة قُهر فيها المصريين.. شباب في عمر الزهور اختفى في غياهب معتقلاته.. آباء حرموا من رؤية فلذات أكبادهم يكبرون أمامهم، ومنهم من قضى نحبه بداخله.. وأمهات لم يبقى لهن إلا الدموع بعد أن فقدن أبناءهن.

لعب جهاز أمن الدولة المصري بما يملكه من خبرات تاريخية وواسعة في التعامل مع الإسلاميين بمختلف أطيافهم دورًا هامًا وبارزًا في صياغة وتشكيل العقلية الأمنية العالمية في التعامل مع الحركات الإسلامية، لذلك تستعين به كثير من الدول الأجنبية والعربية في مكافحة التيارات الإسلامية الموجودة لديها فعلى سبيل المثال:

* استعانت أمريكا بالمحققين المصريين التابعين لأمن الدولة في استجواب معتقلي جوانتامو.

كما يحفظ التاريخ المعاصر للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، أنه كان أول من أطلق على الإسلاميين لفظ «الإرهابيين» قبل أن تُخترع أميركا مصطلح «الحرب على الإرهاب»، وذلك أثناء المواجهات مع عناصر التيارات الجهادية في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم.

ومن ثم فإن فهم عقلية أمن الدولة المصري وأساليب عمله في التعامل مع التيارات الإسلامية المصرية يساعد على فهم العقلية الأمنية العالمية وأساليب عملها عمومًا في التعامل مع التيارات الإسلامية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.

تُشكل الظروف التاريخية المحيطة بنشأة الأفراد والمؤسسات والجماعات ركيزة أساسية في بنائهم النفسي وتكوينهم الفكري ويظهر أثرها في سلوكياتهم وممارساتهم

العملية، وجهاز أمن الدولة المصري كما سبق أسسه الإنجليز عام ١٢١٣ م لتتبع مقاومي الإحتلال، ثم توسع نشاطه ليشمل:

- تتبع ومواجهة معارضي الملك، مما ترك بصمة واضحة عليه نفسيًا وفكريًا،إذ تلخص دوره الأمني دائمًا في ضمان تحقيق أمرين متلازمين:
- الحفاظ على النظام القائم الحليف للقوى العظمى.
- مد جسور التحالف والتعاون مع القوى العظمى لضمان بقاء النظام الحليف لها.

ومن ثم رأى أمن الدولة أن التيارات الإسلامية بأطروحاتها الشرعية الرافضة للظلم والاستبداد وللتبعية لأعداء الأمة، وبرؤيتها التغييرية المتكاملة، تمثل خطرًا كبيرًا على النظام القائم وعلى منظومة القوى العالمية المتحالفة معه والراعية له، وبناء على هذه الرؤية اتُّذ منها موقفًا عدائيًا بالغ القسوة، واعتبر أن الصراع معها صراعًا صفريًا وجوديًا نجاح أحد الأطراف فيه يعني نهاية الطرف الآخر، ومن ثم انتهج في التعامل معها نهجًا استئصاليًا يقوم على عدد من السياسات والأساليب التي تؤدي لسحقها إن أمكن أو إضعافها والتقليل من خطرها في أدنى الأحوال.

(المصدر: العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية.. دراسة تحليلية.. للأستاذ أحمد مولانا)

المداهمات:

يداهم ضباط أمن الدولة مصحوبين بالعشرات من القوات المدججة بالسلاح بيوت الإسلاميين ليلا بدلا من استدعائهم، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف المباشرة وغير المباشرة مثل الوقوف على طبيعة الكتب والأوراق الموجودة لدى الأفراد محل المداهمة، وللاستيلاء على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم لفحصها والتعرف على طبيعة الكتب والأفلام والصوتيات الموجودة بها، ومواقع النت التي يترددون عليها، ولبث الرعب في نفوس الإسلاميين وإبقائهم في حالة دائمة من التوتر والقلق تحسبًا لهذه

المداهمات الوحشية، ولبث الشقاق والخلافات بين الإسلاميين وأسرهم الذين تُنتهك حرمة منازلهم ويتعرضون للإيذاء النفسي غالبًا والجسدي أحيانًا بسبب انتماءات أبنائهم،ولإيجاد فجوة بين أسر الإسلاميين والأسر الأخرى المجاورة لهم، حيث يخاف الناس من التعامل مع أفراد أسرة يتعرض منزلهم بين الحين والآخر للاقتحام، ولتخويف كلمن يشاهد هذه المداهمات أو يسمع عنها من السير في طريق الالتزام أو الانتماء للتيارات الإسلامية خشية تعرضه هو الآخر لمداهمات شبيهة.

التحقيق:

يتبع ضباط أمن الدولة في التحقيقات مع الإسلاميين أحدث وأشرس أساليب التحقيق العالمية، والتي تقوم على دراسة العلوم الاجتماعية والسيكولوجية والطبية، والتي توفر رؤية واضحة لطبيعة الأبعاد النفسية والجسدية للإنسان العربي والمسلم والذي يولي أهمية كبيرة لقضايا الدين والشرف والعرض والوفاء والكرامة والعزة، وتتنوع الأساليب المستخدمة مع كل معتقل وفقًا لطبيعة سير عملية التحقيق، ولمدى أهمية الموضوع محل التحقيق، ووفقًا للطبيعة النفسية للمعتقل ومدى تفاعله مع كل أسلوب، وغالبًا ما يُستعمل التعذيب في التحقيقات ويُعبر عنه في وثائق أمن الدولة

بمصطلح «تطوير الاستجواب»، ويمتد التعذيب والتحقيق أحيانًا ليشمل أقارب المعتقل كما في حالة تعذيب زوجة قيادي الجماعة الإسلامية «صفوت عبد الغني» للاستدلال منها على مكان اختباء زوجها، وحالة «محمد خليفة» الذي قُبض على زوجته وحماه وأشقائه ووالدته وعمه، وحالة «علاء طنطاوي» الذي قُبض على والدته وخالته وخاله.

(المصدر: كتاب العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية للأستاذ / أحمد مولانا)

حسن عبدالرحمن.. دراكولا أمن الدولة

٣٠ عامًا مضت منذ تخرج حسن عبد الرحمن في كلية الشرطة، ليعمل منذ اللحظة الأولى بجهاز أمن الدولة المنحل، ارتكب جرائم لا يمكن إحصاؤها، تدخل في جميع مجالات الحياة في مصر، وكان المحرك الرئيسي لأغلب قرارات الحكومة.

٧ سنوات جلس فيها على كرسي رئاسة الجهاز وهي نفسها السنوات التي تضخم فيها الفساد في مصر، ليس فقط فسادًا ماليًّا وإداريًّا إنما سياسي وأمني أيضًا، أجرى العديد من التحريات في قضايا أمن الدولة، وعلى رأسها تفجيرات دهب وشرم الشيخ وطابا وخليج الزيتون وحزب الله، وكانت آخر قضاياه التي باشرها بنفسه هي تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية ٢٠١١م.

اشتهر الجهاز بعدد من الجرائم كالتجسس وتلفيق التهم كالإرهاب والتمويل الأجنبي وغسيل الأموال والإضرار بالأمن القومي، ويتهم الجهاز بأنه أحد الأسباب الأساسية في إشعال الفتنة الطائفية في مصر، بخلاف الكم الهائل من الأعمال السرية التي لا يعرفها أحد، التي صاحبها كلها التعذيب والتنكيل بأعداد لا يمكن إحصاؤها من المعتقلين في مقار أمن الدولة التي تقع مسئوليتها مباشرة على رئيس الجهاز.

ضحاياه وهم بعدد شعر رأسه يروون عنه الأساطير والحكايات التي تزدهر بين الإسلاميين الذين ترددوا على أقبيته ومعتقلات الداخلية طيلة ثلاثة عقود تكفي لصناعة عشرات الأفلام التي تنتمي لسينما الرعب.

ازدهر في عهد حسن عبدالرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة المنحل والذي كان يلقبه الإسلاميون بـ«دراكولا» الداخلية تنوع وسائل التعذيب واستقدم خلال السنوات الأخيرة التي سبقت سقوط مبارك وزمرته الفاسدة أدوات جديدة كما ابتكر

مع فريق من جهنم الداخلية طرقًا شديدة القسوة والغرابة في نزع المعلومات من الضحايا الذين كان رجاله يجمعونهم من المساجد والبيوت في منتصف الليل..

وتشير المعلومات الموثقة إلى أن الرجل وأتباعه كان يحلو لهم التعذيب وهم يستمعون لآيات الذكر الحكيم وربما في مواضع كثيرة يكون ما يتلى من آيات عن مشاهد العذاب في جهنم للظالمين فيمر عليها حسن عبد الرحمن وأتباعه مرور الكرام فقد تقمصوا على مدار ساعات عملهم في جهاز الظالمين (أمن الدولة) هيئة ملائكة العذاب وإن كان هؤلاء يأتمرون بأمر الله الذي حرم الظلم على نفسه بينما عبد الرحمن ومن معه يقدمون خدماتهم لسيد الظالمين القابع الآن في طرة..

يقول عنه بعض أصدقائه القدامي كان طفلًا يهوى مشاهدة أفلام الأكشن وعندما أصبح شابًا طموحًا حلم بأن ينفذ ماعاشه من أفلام في سنوات الصبا يقبض على اللصوص ويدافع عن الأبرياء لكنه تحول كما تحول الكثيرون وبات همه أن يتدرج في المناصب وإن كان على جثث ضحاياه، يشير بعض حراس السجن الذي أقام به مع رموز النظام السابق إلى انه كان دائم التوتر فكم سجن في الزنزانة التي أقام فيها أبرياء وكم تألم ضحايا من فرط العذيب!.. هنا قضى شباب نحبهم بأوامره وهناك في بيوتهم البعيدة الفقيرة يتم اطفالهم ورملت نساؤهم بينما ظل هو وزملاؤه يلقون التكريم والمكافآت السخية من مبارك والعادلي.. إنتقام أم ابتلاء كلمة سمعها أحد حراس سجن طرة من عبدالرحمن لأحد زملائه في الزنزانة.. فرد الآخر: ماتفرقش كتير.

بارع في التعذيب فاشل في الوصول للجناة:

أمضى عبد الرحمن ما يزيد على ثلاثين عامًا في العمل بالداخلية منها سبعة أعوام رأس فيها جهاز أمن الدولة.. ومن المفارقات أنه بقدر حزمه وقسوته وشخصيته التي كان يشتهر بها في الداخلية وبين المعارضين السياسيين إلا أنه فشل في حل ألغاز معظم

الحوادث الكبرى التي وقعت في عهده حيث شككت العديد من المراكز الحقوقية في نتائج التحقيقات في العديد من الحوادث منها تفجيرات طابا وشرم الشيخ وكنيسة القديسين وأشار مراقبون إلى أنه حينما كان يفشل جهازه في ضبط الجناة كان يسارع الجهاز بتلفيق الحادث لعدد من الإسلاميين ويتم فبركة العديد من القضايا وبقدر ماكان النظام شغوفًا بملاحقة المعارضين له خاصة الإسلاميين منهم بقدر ما كان يغض الطرف عن الفساد بل ساهمت الداخلية وفي القلب منها أمن الدولة في استشراء أنواع من الفساد الذي كان يتوغل في كافة نواحي الحياة وجاء الفساد السياسي على رأس القائمة فقد باتت الداخلية هي الوكيل الحصري للحزب المنحل في كل الجرائم التي كانت تدبر للمعارضين سواء بالنسبة لتشويه السياسيين أو مجال تزوير الانتخابات كما نجح جهاز أمن الدولة في تلفيق عدد من الجرائم كالتجسس والتمويل الأجنبي وغسيل الأموال والإضرار بالأمن القومي، ويتهم الجهاز بأنه قام بإشعال الفتنة الطائفية في مصر من أجل شغل المواطنين عن توجيه النقد للنظام.

تاريخ من العنف لا ينسى:

تجاوز عدد السنوات التي قضاها حسن عبد الرحمن في الداخلية الثلاثين عامًا جلها في جهاز أمن الدولة الذي التحق به منذ تخرجه في كلية الشرطة، ويشير الكاتب مجدي أحمد حسين أمين حزب العمل إلى أن عبد الرحمن ارتكب جرائم لا يمكن عدها وتسبب هو ومن معه في تدمير حياة الآلاف من الأبرياء الشرفاء كما تدخل في جميع مجالات الحياة في مصر، وكان المعول الرئيسي الذي ينفذ أوامر النظام فقد كان يدين له بالولاء المطلق فيما أشار تقرير حقوقي إلى أن حالات الاختفاء القسري تتجاوز المئات منذ بداية الألفية الثالثة فيما أشار تقرير صادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٩ إلى أنه على مدار تسع سنوات مضت بداية من ٢٠٠٠ وقع نحو ٢٨٥ حالة تعذيب تسببت في وقوع ١١٨ حالة وفاة، بلغ نصيب عام ٢٠٠٧ منها ٣ حالات وفاة و٤٠ حالة

تعذيب، ارتفعت إلى ١٧ حالة وفاة و٤٦ حالة تعذيب في عام ٢٠٠٨م، و١٥ حالة وفاة وتعذيب خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٠٩م وقالت المنظمة: إن عدد الذين تعرضوا للاختفاء ٧٣ شخصًا بصورة قسرية في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٩م، تمت معرفة مصير ١٧ منهم، بينما لا يزال ٥٦ شخصًا في عداد المفقودين.. وأشار تقرير موثق بجدول بياني وبعدد من الشهادات لأشخاص تعرضوا للتعذيب وأصبح الكثيرون منهم من ذوي الإعاقات الجسدية والنفسية إلى أن إجمالي عدد حالات الاعتقال السياسي في مصر وصل في عام ٢٠٠٨م إلى ٧٥٥٥ حالة، منها في القاهرة ٦٨٢ حالة و٩١٢ حالة في محافظة الشرقية و٧٣١ حالة في الجيزة..

الوكيل الحصري للبث المباشر من بيوت مصر:

إذا كان زكريا عزمي هو كاتم أسرار الرئيس السابق مبارك فإن اللواء حسن عبد الرحمن هو خازن أسرار مصر وعقلها المدبر بسبب المنصب الذي شغله رئيسًا لجهاز مباحث أمن الدولة وهو الجهاز الذي اتخذ من بيوت مصر ساحة للبث المباشر على حياة المصريين الخاصة، كل منهم بات مصيدة وهدفًا للملاحقة في جمهورية الخوف التي بناها مبارك ومؤسساته الأمنية التي عاثت في الأرض فسادًا.. غير أن صناع الخوف ومصدريه ذاقوا طعمه وهم في سدة المحكمة ويروي ضابط أمن دولة أن مختلف تلك القيادات وعلى رأسها حبيب العادلي كانوا يتمتعون بقلوب قاسية ومشاعر متحجرة، الكثير منهم يستخف بأي شيء حتى عندما تقع أحداث مأساوية يستقبلونها ببرود أعصاب إلى أن اندلعت أحداث ثورة يناير ومعها تسلل الخوف لقلوب كبار قيادات الداخلية

ويتابع الضباط كنا نتحاشى من قبل النظر لعيونهم لكننا فوجئنا بهم فيما بعد وكأنهم تذكروا أنهم بشر من نفس الطين الذي خلق الله منه الناس جميعًا واشتهر عبد الرحمن كغيره من ضباط وقيادات أمن الدولة والأجهزة المخابراتية بالقدرة على التخفي

فقد ظل يقيم في حي المنيل سنوات من غير أن يعرف الكثير من السكان وظيفته وعقب اندلاع الثورة تم نقله لفيلا داخل مقر الجهاز في مدينة أكتوبر.

اشتهر عبد الرحمن وزملاؤه أثناء وجودهم في زنزانة مساعدي وزير الداخلية الأسبق بأنهم أكثر أهل طرة عزلة وإحباطًا وميلًا للصمت وكان الخوف الذي طالما صدروه للمصريين متجسدًا على وجوههم طيلة ساعات النهار حينما كان يسمح لهم بالخروج من الزنازين.. كبار رجال الصف الثاني في الداخلية لم يكونوا ليجرؤوا على النظر في عيون مساعدي العادلي فإذا بقدرة المولى عَزَّوَجَلَّ تجعل حريتهم مقيدة بمفتاح يحمله عسكري الزنزانة المكلف بكتم أسرار الرجل الذي فشل الكثيرون في أن يجبروه على الكلام ولو من قبيل قتل الوقت الذي لا يمضي بسهولة داخل السجن.

(جريدة الوفد ١١ نوفمبر ٢٠١٢)